NPT/CONF.2005/PC.II/46
9 May 2003

ARABIC
Original: ARABIC

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل -٩ أيار/مايو ٢٠٠٣

تحقيق أهداف ومقاصد قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط في إطار عملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

تقرير مقدم من سوريا

(A) GE.03-61550 150503 150503

التقرير المقدم

من

الجمهورية العربية السورية إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٥ لاستعراض معاهـــــدة حظـــر الانتشار النووي لتحقيق أهداف ومقاصد قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط في إطار عملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم الانتشار النووي

جنيف ٢٩/٤ – ٢٠٠٣/٥/٩

لقد كانت سورية من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط التي وقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨ وذلك انطلاقاً من قناعتها بأن امتلاك أية دولة في الشرق الأوسط لهذا السلاح المدمر سيشكل تهديداً للمنطقة وسيعتبر مصدر قلق كبير ، ليس لشعوب المنطقة فحسب، وإنما لدول العالم أجمع.

كما وقعت سورية على اتفاقية الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتزمت ولا تزال ملـــتزمة بكافة المتطلبات الدولية في هذا المضمار، وتخضع منشآتها للتفتيش الدولي السنوي منذ توقيعها على هذه المعـــاهدة الدولـــية في العام ١٩٩٢ وحتى تاريخه وذلك لقناعتها بضرورة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفي مقدمتها السلاح النووي، وتشاركها هذه القناعة كل الدول العربية التي أصبحت جميعها أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

انطلاقاً من هذه القناعة تقدمت سورية إلى مجلس الأمن في نيويورك في النصف الأول من نيسان/إبريل ٢٠٠٣، بمـــبادرة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، أيدتها جميع الدول العربية. وأعلنت سورية أمام المجتمع الدولي أنها ستساهم مع أشقائها العرب، وكذلك مع دول العالم أجمع في تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية.

لقد كانت سورية السباقة ومنذ زمن بعيد للدعوة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي، وذلك في إطار الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وتسعى بشكل دؤوب وفعال للعمل على إنشاء تلك المنطقة. كما أنها تعمل وبشكل حثيث – من خلال الدورات السنوية العادية للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية – من أجل إصدار قرار لتطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، يطلـــب من جميع الأطراف المعنية مباشرة أن تنظر بجدية في اتخاذ الخطوات العملية والملائمة لتنفيذ اقتراح إنشاء

مـــنطقة خالـــية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ويدعو البلدان المعنية للانضمام إلى النظم الدولية لعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كوسيلة لاستكمال المشاركة في منطقة خالية من جميع أســـلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. (الملحق رقم GC (٤٦)/١٦-٢) لعام ٢٠٠٢. إلاّ أن (إسرائيل) لم تستجب لتلك الدعوة، ولا زالت تصر على بقائها منفردة في المنطقة خارج المنظومة الدولية رافضة الاستجابة لأية دعـــوة دولية صادرة عن الأمم المتحدة سواء عن الجمعية العمومية أو عن مجلس الأمن. علماً أن (إسرائيل) وحتى تاريخـــناً هذا ما زالت الوحيدة في المنطقة التي ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وترفض توقيع اتفاقية الضمانات الشاملة وإخضاع جميع نشاطاتها النووية إلى نظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بل وتضرب عرض الحائط بكافة القرارات الدولية المتعلقة بهذا الصدد.

كانت سورية أول من طالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٨٦ بإدراج بند على جدول أعمال الـــدورات العادية لمؤتمرها العام بعنوان "الخطر النووي الإسرائيلي"، وذلك بناء على مذكرة إيضاحية صدرت في الوثـــيقة رقم GC(XXX)/٧٧٨ تاريخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦، تمت الموافقة على مطلبها واستمر إدراج ذلك البند حتى عام ١٩٩٢، حينما أصدر رئيس المؤتمر بياناً رئاسياً شرح فيه أنه وللحفاظ على عملية السلام آنذاك، ســـيتم إيقاف إدراج ذلك البند، لكن وحتى وقتنا هذا، وبعد توقف عملية السلام، لا زال المؤتمر العام يفشل في إصدار قرار يتعلق "بالخطر النووي الإسرائيلي" ويكتفي بإصدار بيان رئاسي لا يشكل أي ضغط على (إسرائيل) ولا يلـــزمها بأية متطلبات دولية، الأمر الذي يشكل قلقاً كبيراً في المنطقة، نتيجة للخلل الكبير في توازن القوى نتيجة امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، مما يهدد السلم والأمن الإقليمي والدول.

أمـــا فـــيما يتعلق بقرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، فقد نجح مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ في إعادة التأكيد على أن ذلك القرار لا زال سارياً إلى أن تتحقق غاياته وأهدافه وأنه شكل عنصراً رئيسياً من عناصر نجاح مؤتمر عام ١٩٩٥ الأمر الذي يعتبر إنجازاً هاماً من إنجازات مجموعة الدول العربية والتي شاركت – آنذاك - بشكل فعال وعملت على بلورة موقف موحـــد في ذلـــك الصدد. وكانت سورية قد أعربت بوضوح عن رأيها بهذه النقطة في حينه، وترى سورية أن الأسباب التي أدت إلى اتخاذ القرار ما زالت قائمة حتى وقتنا هذا. فقد كان الغرض منه ضمان موافقة معظم الدول الأطراف غير النووية على قرار التمديد اللامحدود للمعاهدة دون تصويت، شريطة أن يتم النظر في شكاوى تلك الـــدول لاحقاً، والتي لم تعد تحتمل مزيداً من التأجيل، معتمدين بذلك على حسن نوايا الدول النووية في الوفاء بالتزاماتها، الأمر الذي تم تجاهله تماماً فيما بعد، بل تم كذلك تجاهل دراسة أوجه القصور في المعاهدة من أجل سدّ الثغرات التي شكت منها الدول الأطراف. ونذكر هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تصر في كل اجتماع من اجتماعات اللجنة التحضيرية إلى كسر تلك الصفقة والتنصل منها، دون أي تبرير لتصرفاتها سوى تكريس مبدأ ازدواجية المعايير وإبقاء (إسرائيل) خارج المعاهدة واحتفاظها بترسانتها النووية.

إن سورية ترى من الضروري أن الآلية المتعلقة "بمشاغل الوضع الراهن في المنطقة" والمطلوب إعدادها من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، بموجب ما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة ٢٠٠٠ – يجب أن تعكس الأحداث الراهنة والمتأججة في المنطقة، وتؤكد سورية على ضرورة أن تشكل هذه الآلية ضغطاً دولياً لإرغام (إسرائيل) للانصياع إلى رغبات المجتمع الدولي وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ووضع حد لتطلعاتها الاستعمارية المتمثلة باستمرار احتلالها لأراضي ثلاث دول عربية سورية ولبنان وفلسطين أو في تطوير ترسانتها النووية، مؤكدة في الوقت ذاته على ضرورة أن يكون هذا المطلب مطلباً دولياً وليس عربياً أو إقليمياً فقط، لأن ذلك يعتبر عاملاً رئيسياً من عوامل تحقيق مصداقية وعالمية معاهدة عدم الانتشار النووي، وتحقيق مبدأ التوازن العادل المتمثل بالابتعاد عن سياسة الكيل بمكيالين.

لقد استمرت سورية والدول العربية بإثبات حسن النوايا عمراً طويلاً وهو عمر المعاهدة معتمدة على مبدأ حسن نوايا الدول النووية، إلا أن الارتباط الوثيق بين الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) أوصل المنطقة إلى الصورة الماثلة أمامنا الآن من خرق علني للشرعية الدولية، مما ساعد (إسرائيل) ومنذ إنشائها على الاستمرار بانتهاج سياستها العدوانية، حيث ما زالت حتى وقتنا هذا، تحتل جزءاً من أراض سورية ولبنانية وفلسطينية مهددة بذلك أمن واستقرار المنطقة برمتها.

وأخيراً، فإن سورية ترى أنه من أجل تحقيق الشفافية المطلوبة، لا بد أولاً من تحقيق عالمية المعاهدة، من خلال ضغط الأسرة الدولية على (إسرائيل) وبشكل جدي ودون تحيز أو تمييز، للانصياع إلى الالتزامات والقرارات الدولية والانضمام إلى معاهدة منع الانتشار كخطوة رئيسية لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي، لأن هذا الموضوع لا يمكن أن يتحقق بأنصاف الحلول وإن الدعوة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية يجب أن لا تكون على المستوى العربي والإقليمي فقط بل يجب أن يتخذ بشأنها قرارات دولية جادة.

– – – – –